متعذر فانه لو حرك الياء في القاضي وعاد الواو في مسلمو والياء في قاضو مع الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة في عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص ومسلمي الاستثقال الموجب لحذف الاعراب وقلبه وفي المقصور لم يوجب الاستثقال حذف الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلب حركة الفاء فلم يحتاج الى التقدير ليتقدر فالموجب للتقدير الاداء اذ قد صح بان المقلوب يسكن اولا لتلين عن حركته ويسهل الانقلاب ثم يقلب وكون التسكين بالعرض لا يفيد ويمكن ان يقال مراد ابن الحاجب لما مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك الالف بالملفوظة او مقدرة والتحريك بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن وقلب الياء واوا ممكن مستثقل والتحريك بالملفوظة للياء المقدرة في قاضو وان كان متعذرا لكن لما كانت كثيرة الدور كانت بمنزلة الملفوظة فالحقها بها وجعلها من المستثقل فان قلت تحريك الساكن مع سكونه متعذر فكان كالتحريك بحركة اخرى فما الفارق بين القاضي والعصا ومسلم قلت لسكون عدم التحريك حركة للحرف فلم يمنع قبول المحل اياها والالف قابل اصلا بخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا احداث نفس الاعراب وقلب الالف واوا احداث محله ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو ليس بشرط الاعراب بل المناسبة محضر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله ولو تقدر اذ لو وجد لما احتمل وجوها في من التقدير لقائل ان يقول لو سلم فانما الحصر التقدير مع قيام قرينة كان ما عداها تحكما فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة والتسكين والتحريك الضروريان ويمكن ان يدفع الاول بان المحكي

داخل

Copyright © King Saud University

داخل فيما تقدر ولم يحصره في الاثنين والثلاثة الاخيرة الاستثقال ولم يحصره ايضا في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو جعفر ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا والمدغم كبير كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو وايضا ما يتبع حركة الغير بحركة غير اعرابية نحو الملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري ومنه تابع المبني على الفتح نحو يا زيد الطريق ومنه الجار المجاور ايضا وقد صرح الدماميني في مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة والاعراب مقدر التعبير فتكون التسمية بالجر للمشاكلة واما عباراته الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف وسوقها ومعها ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما اخر لا بد من معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكسوا لان الاتعرف بالمكاني نعم لو فسر عالا يدخله الكسر والتنوين لا نعكس الامر لكنه دور اذ الغرض من التعريف معرفة المتعدد وتعيينه حتى يجتنبه الاحكام فلا فائدة معتدا بها في مجرد الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريف هذا نصه لابن الحاجب في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل ضبطا اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقدير واللفظي وردبان القلة في الافراد والتعريف للمفهوم والجواب ان المفصل الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام تجري عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الاقل والتعريف